الفصل الثامن

النظام الاقتصادي الدولي الجديد

والنظام العالمي الجديد للإعلام

تمهيد:

ليس من الضروري بعد ظهور الأدبيات الكثيرة حـــول موضـــوع النظـــام الاقتصادي الدولي الجديد[1] خاصة في فترة السبعينيات- سواء لجهة تبيان مـــساوئ النظام القائم آنذاك أو لوضع مواصفات النظام المنشود- أن نكرر ما أصبح معروفـــا على نطاق واسع، ويكفينا أن نشدد أن المطالبة بالعدالة (l'égalité) بين الشعوب كل الشعوب، فيما يسمى بالنظام الاقتـــصادي الـــدولي الجديـــد (le nouvel ordre économique mondial) ، ليكون أكثر عدة وتكافؤا في توزيـــع تكافؤ الفرص والمكاسب وأكثر كفاءة وأقل هدرا للموارد وتلويثا للبيئة، كمـــا أن العمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. . والمطالبة بنظام اقتـــصادي عـــالمي عادل، ينبغي أن تكون جوهرية وجذرية لا هامشية تجميلية تتم مع اســـتمرار بنيـــة النظام الاستعماري الموروث.

مما لاشك فيه أن الإنجازات التقنية التي تحققت في العقود الأخيرة في جميـــع قطاعات النشاط الاقتصادي ليست موزعة توزيعا عادلا فيما بين أعـــضاء المجتمـــع الدولي. راهنيا[2]لايمثل دخل البلاد النامية، التي يتركز فيها (75%) من سكان العالم، إلا من (30%) من الدخل العالمي. ويبلغ اليوم متوسط الفرد في الـــبلاد المتطـــورة (2400) دولار في العام بينما لا يبلغ في البلاد النامية، التي يعيش فيها ثلاثة أربـــاع سكان العالم، غير (180) دولار فقط. والأخطر من ذلك أن البلاد الـــ (24) فقرا

---

[1] للاستزادة حول الموضوع انظر مؤلفنا" الحوار بين الشمال والجنوب: نحو علاقات اقتصادية دولية أكثر عدالة"، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، طبعة أولى، سنة2004م، الجزائر.

[2] دراسات عربية، العدد7، مايوسنة1980م، بيروت، لبنان.

في العالم لا يتجاوز دخل الفرد فيها (100) دولار. والخط البياني لهذا التفاوت في سبيله إلى التزايد، والتقديرات تشير إلى تجـــاوز (3400) دولار، و (280) دولار على التوالي.

إن القول بوجود فجوة اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وعلمية بين الشمال والجنوب (nord-sud) ليس بالأمر الجديد، بل إن هذه الفجوة في ازدياد ملحوظ، فحصة البلاد النامية من التجارة العالمية، [1]التي كانت تقتصر في سنة (1950م) على (32%) واستمرت في الانخفاض إلى أن بلغت (17%) فقط قد حددت في إطـــار عقد الأمم المتحدة للتنمية بنسبة (1%) من الناتج الوطني ولكنها لا تزال بعيدة جدا عن بلوغ هذه النسبة. كما صاحب تدهور نسبة التبادل (100في سنة(1953م) و84 في سنة(1974م) زيادة ضـــخمة في ديـــون العـــالم الثالـــث (le tiers monde) التي ارتفعت إلى (233. 000) مليون دولار في سنة (1977م).

وترى دول العالم الثالث في هذه الظاهرة استمرارا للهيمنة السياسية وشكلا من أشكال الرغبة في مواصلة الاستغلال الاستعماري الجديد. وقد أعلنت منظمـــة الأمم المتحدة (ONU) في (1) مايو سنة (1974م) تصميمها من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (N. O. E. I) أساسه العدل وقادر على تصحيح التفاوت الصارخ الذي يتسم به النظام الحالي، خاصة اتساع الهوة المستمرة بين بـــلاد العـــالم الثالث والبلاد الصناعية.[2]

---

[1] عالم الفكر، العدد2، ديسمبر سنة1990م، الكويت.

[2] انظر مؤلفنا "الحوار بين الشمال والجنوب "،دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة،ط1 سنة2004م، مصر.

ولكن هذه النداءات الداعية، إلى الإنصاف وتقارب الحظوظ للأسف بقيت كصيحة في واد بلا زرع دون استجابة واضحة. بل إن بعض وسائل الإعلام عارضت موقف حكوماتها التي التزمت بمبادئ النظام الجديد لمصالح مجتمعاتها الوطنية فسعت إلى السخرية من المبادئ التي أعلنها العالم الثالث إن لم تكن قد تجاهلتها وفقا لقانون الغالب والمغلوب.

وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار إقامة نظام عالمي جديد للإعلام (N.O.M.I) كمقدمة لاستئناف النضال في معارك جديدة هي معارك القضايا التنموية والاقتصادية والإعلام. . وبالتالي، بالمطالبة بإعادة النظر في النظام العالمي الجديد للإعلام (N.O.M.I) يراعي العدل في مصالح كل المجموعات البشرية، وتمكين وسائل الإعلام من أداء مهمتها في مجال التثقيف والإعلام، وأن تتظافر جهود الجميع في ذلك من جانب كل من البلاد الصناعية والبلاد النامية والمنظمات الدولية المهنية على حد سواء.

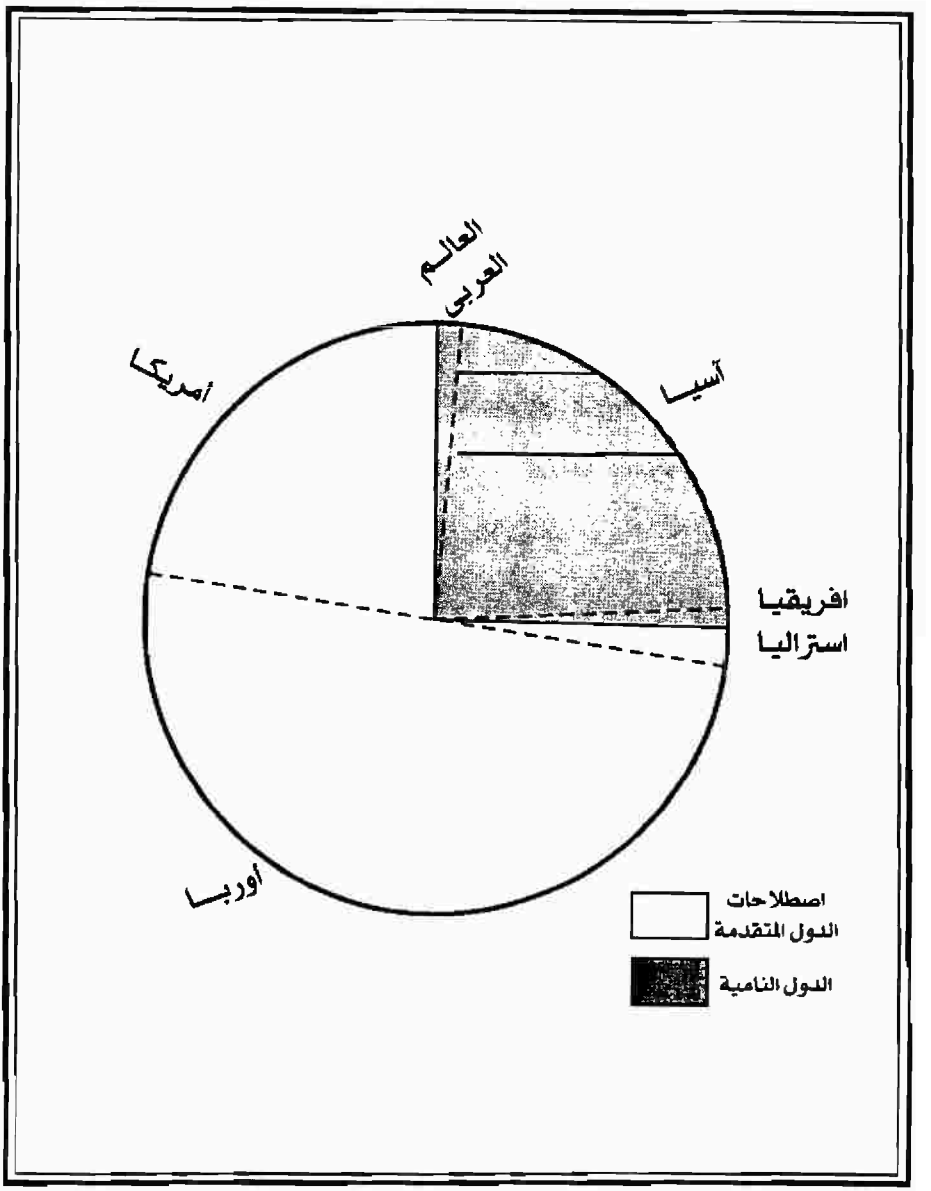

النسخ المستخرجة من الكتب

المصدر : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الإتصال، تونس، سنة 1987 م

المبحث الأول

إجراءات الدول الصناعية

هناك إجراءات نعتقد أنها عملية ولها آثار ايجابية على إرساء النظام العـــالمي الجديد للإعلام المنشود، ينبغي على الدول الصناعية اتخاذها وهي كالتالي:

- توعية الرأي العام في الدول الصناعية وحثه على المزيد من الاهتمام لانشغالات دول العالم الثالث،
- تشجيع روح المشاركة بين الأمم وتبصير الرأي العام الوطني بترابط مصالح البلاد المتطورة والبلاد النامية، والعمل على توعية الرأي العام بأن أمن البلاد المتقدمـــة مرهون بالتعاون مع الدول النامية،
- مساعدة الصحفيين في البلاد المتطورة على ألا يستغلوا المعلومـــات الاقتـــصادية المتوفرة الأنباء المثيرة والتي تهدف إلى إثارة العداء بين الأمم، وإنما الأنباء التي تلقي الضوء على المشكلات الحقيقية التي ستواجه المجتمع الدولي مثل:الجفاف في منطقة الساحل الإفريقي، والتي يتطلب حلها تضافر جهود جميع الشعوب،
- تقديم عرض موضوعي هادف للخطوات المشروعة التي تتخذها بلاد العالم الثالث (le tiers monde) والبلاد المنتجة للمواد الخام خاصة، وفقا لمبدأ **ســـيادة الأمم على مواردها الطبيعية.**

المبحث الثاني

إجراءات الدول النامية

إلى جانب إجراءات الدول الصناعية المفترض القيام بها، فإن هناك حاجة ملحة على مستوى البلاد النامية لتقوم بإجراءات هي الأخرى، نظرا لما يتسم به الوضع الراهن من جور واغتراب، يتطلب تجنيد البلاد النامية للعمل بهمة ونشاط على المستوى الأفقي من أجل توحيد مواقفها وتدعيم وسائل الاتصال بها وإسماع صوتها في مجتمع الأمم.

وتأسيسا على ما تقدم ينبغي لهذه البلاد أن تسعى إلى تنمية تداول المعلومات الاقتصادية داخل مناطقها من أجل تعبئة الرأي العام والحصول على مساندته فيما يتعلق بأنشطة التنمية.

وبما أن وجود شبكة معلومات اقتصادية هو مفتاح نجاح أكثر الاقتصادات تقدما اليوم فمن المحتم بالنسبة للدول النامية أن تعزز شبكة الإعداد الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بها.

كما يتطلب من الدول النامية أن تتخذ منهجية هادفة، وذلك بأن تتجنب وسائل الإعلام عندها في المساهمة، في فرض نمط تغريبي، بل من واجبها العمل على قيام مجتمع يتماشى مع القيم الوطنية والحرص على تنميته تنمية أصيلة.

المبحث الثالث

إجراءات على الصعيد الدولي

بعد أن تعرضنا للإجراءات التي ينبغي القيام بها إن على مستوى الدول المتطورة أو الدول النامية، هناك إجراءات يتعين اتخاذها على الصعيد الدولي، وذلك بتشجيع المنظمات الدولية، وخاصة مركز الإعلام الاقتصادي والاجتماعي، على تقديم المساعدة من أجل إقامة وتنمية الشبكات الوطنية للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يزال نطاقها على مستوى العالم الثالث (le tiers monde) دون المستوى المطلوب.

وحتى يقوم المركز بأداء مهمته على أكمل وجه ينبغي تدعيم نشاطه في مجال الإعلام الاقتصادي وذلك بتزويده بالبنى الضرورية التي تتيح له العمل كوكالة أنباء اقتصادية واجتماعية رئيسية تقوم على خدمة وسائل إعلام البلاد النامية. كما ينبغي أن يناط به استرعاء المجتمع الدولي إلى جميع أوجه تشويه الأنباء فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (N. O. E. I).

أيضا، على المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية أن تقوم بمساعدة البلاد النامية ومساندة مطالبها، وذلك بالتعاون على إقامة بنى للإعلام الاقتصادي، مثل إنشاء بنك للبيانات، وتنمية المعلومات الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث (le tiers monde) التي هي في حاجة ماسة إليها، وهذا من أجل زيادة الوعي بمشكلات العالم الثالث (le tiers monde) الاقتصادية في البلاد المتقدمة. وأن تساهم في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد (le nouvel ordre

économique mondial) الذي يتطلع العالم إلى ميلاده في أقرب وقت ممكن.

وتقريبا لوجهات النظر بين الشمال والجنوب يحسن تنظيم اجتماعات بين الصحفيين والمسئولين عن الإعلام حتى يمكن تعزيز أفضل لمتطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد (N. O. E. I)، وتنظيم جولات دراسية ترعاه منظمة الأمم المتحدة (ONU) ويقوم بها الصحفيون الغربيون في البلاد النامية وأيضا صحفيو البلاد النامية في البلاد الصناعية. وعقد مؤتمرات سنوية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تجمع بين المسئولين عن الإعلام في البلاد النامية والبلاد المتقدمة قصد إثراء سبل وتحسين الحوار الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (N. O. E. I).